تسجيل النظام السوري الناشط الإعلامي علي عثمان على أنه متوفى في دائرة السجل المدني إدانة صارخة للنظام السوري

مقتل 52 إعلاميا بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، قتل الشهود منهجية مدروسة لإخفاء الأدلة

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 30 نيسان 2019

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: استمرار النظام السوري بتسجيل حالات جديدة لمختفين في دوائر السجل المدني على أنَّهم أموات دون علم أهلهم.
ثانياً: أربع حالات ظهرت في صور قيصر هي من ضمن شهادات وفيات المختفين التي أعلن عنها النظام السوري مؤخراً.
ثالثاً: تسجيل المعتقل الإعلامي البارز علي عثمان الذي ظهر على شاشة التلفاز الحكومي على أنه قد توفي.
رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب الذين قتلهم النظام السوري وحصيلة الإعلاميين الذين قتلوا بسبب التَّعذيب.
خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: استمرار النظام السوري بتسجيل حالات جديدة لمختفين في دوائر السجل المدني على أنَّهم أموات دون علم أهلهم:

منذ مطلع عام 2018 فوجِئَت العديد من أُسر المختفين قسرياً في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري بوجود اسم قريب لها مختفٍ قسرياً على أنه متوفى ومسجل ضمن واقعات الوفاة في دوائر السِّجل المدني من دون علمها المسبق بذلك، إنَّما علمت بذلك بمحض المصادفة في أثناء قيامها بإجراء معاملات في دوائر السِّجل المدني كإخراج قيد أو بيان عائلي، وهذا مخالف لنصوص قانون الأحوال المدنية السوري المتعلقة بإجراءات الوفاة في السجون، التي تنصُّ على "تسجل الوفيات الحاصلة في السجون والمحاجر والمستشفيات استناداً إلى شهادة يقدمها مديرو هذه المؤسسات أو من ينوب عنهم إلى أمين السجل المدني المختص وتمسك هذه المؤسسات سجلات خاصة لهذه الوقائع".

وقد تكرَّرت هذه الحوادث إلى أن أصبحت بيانات الوفاة للمختفين تأتي على شكل قوائم إلى دوائر السِّجل المدني من جهات نُرجِّح أنَّها عسكرية كالقضاء العسكري والشرطة العسكرية، والأفرع الأمنية، وتضمُّ تلك القوائم اسم المختفي ونسبته، وقيده، وتاريخ وفاته، والمحافظة التي توفي فيها، دون الإشارة إلى أسباب الوفاة أو مكان الاحتجاز.

ولا يزال فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان يُسجِّل منذ أيار/ 2018 حتى الآن قيام النظام السوري بتسجيل المختفين قسرياً على أنَّهم متوفون في دوائر السِّجل المدني، وكنا قد استعرضنا في تقريرين سابقين تفاصيل هذه العمليات ونحتفظ في أرشيفنا بوثائق وفاة العديد منهم.

وقد لاحظ فريقنا تغيراً في سياسة إبلاغ عوائل المختفين مع نهاية عام 2018 ومطلع عام 2019 فقد بدأت دوائر السجل المدني بإخفاء قوائم المختفين المسجلين كمتوفين ومنعت إبرازها بشكل جماعي كما فعلت سابقاً عندما قامت بنشر تلك القوائم ضمن لوحة الإعلانات داخل دائرة السجل المدني، إضافة إلى ذلك، لم تعد دوائر السجل المدني تُسلِّم العائلات التي تقوم بمراجعتها شهادة وفاة ابنهم أو قريبهم مباشرة، بل تطلب منهم مراجعتها لاحقاً، وربما يتكرر هذا الطلب مرات عدة، ويبدو لنا أنَّ هذا التَّكتيك قد تمَّ تعميمه من قبل أجهزة الأمن لأسباب عدة، أولاً: مزيد من الإذلال ونشر الإرهاب والخوف في المجتمع، وثانياً: الوصول إلى حالة من اليأس قد تدفع البعض من الأهالي إلى التَّوقف عن المطالبة بمعرفة مصير أبنائهم، وأخيراً تجنُّب حدوث ازدحام وتجمع لأسر المختفين أمام مقرات السجل المدني؛ ما يُخفِّف من انتشار أخبار جديدة عن تسلُّم دوائر السجل المدني بيانات وفاة لمختفين قسرياً، حيث يبدو أنها ترغب أن تمرر أخبار الوفاة الصاعقة بشكل تدريجي مع الأيام.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

> "لقد تمكنَّا من توثيق 890 حالة منذ أيار 2018 حتى الآن، من بينها أربع حالات قد وردت ضمنَ صور قيصر، لكننا لا نعلم كم هي أعداد أسماء المختفين قسرياً التي قام النظام السوري بتوزيعها على دوائر السِّجل المدني ليتم تسجيلهم على أنهم أموات، هل تشمل الـ 82 ألف مختفٍ قسرياً لدى النظام، أم بضعة آلاف، لا نملك إجابة محددة، ولم نتمكن من الحصول على قوائم، لكن يبقى الأكيد أنَّ النظام السوري يتلاعب بالمجتمع السوري ويتعامل مع الشَّعب بدرجة أقل من العبيد".

ثانياً: أربع حالات ظهرت في صور قيصر هي من ضمن شهادات وفيات المختفين التي أعلن عنها النظام السوري مؤخراً:

تمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر مقاطعة البيانات وعمليات التَّحقيق، وكذلك المتابعة مع الأهالي من التأكد من أن هناك أربع حالات لمختفين قسراً قد تعرَّف أهلها على مصيرها عبر مشاهدة جثث الضحايا بين صور قيصر المسربة –في 8/ آذار/ 2015 – التي تحدَّثنا عنها مفصلاً في تقرير سابق، ومن جهة أخرى فإنَّ هذه الحالات الأربعة ذاتها قد وثَّقنا وجودها بين الـ 890 حالة التي سجَّلناها منذ أيار 2018، وهذا التقاطع يُشكِّل دليل إدانة إضافي ضدَّ النظام السوري، فقد تعرَّف الأهالي على جثث أقربائهم عبر صور قيصر التي التقطت لجثث معتقلين قضوا بسبب التعذيب، وكذلك قامت دوائر السجل المدني بتسجيلهم على أنهم متوفون، وقوات لنظام السوري وأجهزته الأمنية هي من اعتقلت هؤلاء الأشخاص وقامت بتعذيبهم حتى الموت، وهي من أخفَت مصيرهم طوال تلك السنوات، ثم صرَّحت عبر دوائر السِّجل المدني أنهم قد توفوا.

ثالثاً: تسجيل المعتقل الإعلامي البارز علي عثمان الذي ظهر على شاشة التلفاز الحكومي على أنه قد توفي:

أضيفت في الأيام الماضية حالة جديدة تُشكلُ نموذجاً صارخاً عن كيفية تعامل النظام السوري مع ملف المختفين قسرياً بشكل همجي، وتسجيلهم أموات في دوائر السِّجل المدني، فقد علمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 14/ نيسان الجاري بحصول ذوي الناشط الإعلامي "علي عثمان" على وثيقة تُفيد بوفاته عبر دائرة السجل المدني في مدينة حمص، ذلك لدى قيامهم باستخراج بيان قيد عائلي كتب فيه في خانة الملاحظات أنَّ "علي" متوفى في 30/ كانون الأول/ 2013 دونَ أية تفاصيل أخرى عن مكان الوفاة أو سببها، وقد حصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسخة من بيان القيد العائلي ونحتفظ به ضمن سجلاتنا، ونؤكد أنَّ النظام السوري لا يزال حتى الآن لا يسلم الجثث إلى أهلها كي يتم دفنها في مقابر لائقة، وبدون تسليم الجثة لا تُعتبر هذه الوثيقة كشفاً كاملاً عن الحقيقة، كما نُشير إلى أنَّ البيان العائلي اشتملَ أيضاً على ذكر وفاة شقيق علي وهو إبراهيم محمود عثمان، الذي اعتقلته عناصر تابعة لقوات النظام السوري يوم الثلاثاء 8/ أيار/ 2012 من بلدة صحنايا غرب محافظة ريف دمشق مع شقيقه حذيفة ووالده، وخاله، وابن خاله، وصهره، ويشيرُ البيان إلى أنَّ إبراهيم قد توفي يوم الأحد 28/ حزيران/ 2015، وأخيراً لم تتمكن عائلتهما من اتخاذ أي إجراء قانوني لدى السلطات القضائية المحلية؛ نظراً لهيمنة الأجهزة الأمنية عليها بشكل كبير، كما هو حال معظم مؤسسات الدولة السورية؛ ما يجعل أية عائلة تقوم به عرضة لخطر الملاحقة الأمنية والتهديد.

إنَّ جميع هذه الإجراءات التي يقوم بها النظام السوري من اعتقال ثم إخفاء قسري، ثم قتل تحت التعذيب، ثم عدم إبلاغ الأهالي عند مقتل ابنهم وتأجيل ذلك لسنوات، ثم إبلاغهم عبر دوائر السِّجل المدني وعدم تسليمهم الجثة، كل هذا يؤكد أنَّ طريقة تفكير وعقلية السلطات الحاكمة تُشبه إلى حدٍّ كبير نمطَ العصابات المافيوية.

علي محمود عثمان، الملقب بـ "الجد"، من أبناء حي بابا عمرو جنوب غرب مدينة حمص، من مواليد عام 1977، كان يعمل بائع خضار قبل أن يبرز دوره كناشط إعلامي مع بداية انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011، حيث شارك في تغطية التظاهرات السلمية ومن ثم كان حاضراً في أثناء الاقتحامات التي شنَّتها قوات النظام السوري على أحياء حمص القديمة، ونقل ما صوَّره إلى وسائل الإعلام العربية والأجنبية، عمل علي مع المركز الإعلامي لحي بابا عمرو ورافقَ الصحفيين الأجانب الذين قدموا إلى الحي بشكل سري، وشاركهم في جولاتهم لتغطية التظاهرات وعمليات القصف التي شهدها الحي في تلك الحقبة.

كان "علي" أحد الشهود على حادثة استهداف المركز الإعلامي في حي بابا عمرو يوم الأربعاء 22/ شباط/ 2012 حين استهدفت قوات النظام السوري المبنى الذي كان يضمُّ مجموعة من الصحفيين الأجانب وقتل إثرَ ذلك كل من الصحفية الأمريكية "ماري كولفن" والصحفي الفرنسي "ريمي أوشليك" إضافة إلى إصابة الصحفي البريطاني "بول كونروي" والفرنسية "إديث بوفييه"، وساعد "علي" الكثير من الصحفيين الأجانب على مغادرة الحي عبر الحدود مع لبنان.

اقتحمت قوات النظام السوري حي بابا عمرو في مدينة حمص نهاية شباط/ 2012 وبقي "علي" مختبئاً داخل الحي إلى أن تمكَّن من الخروج نحو مدينة حلب، وتمكنَّت قوات النظام السوري من اعتقاله في مدينة حلب يوم الأربعاء 28/ آذار/ 2012 بحسب ما سجَّله فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وفي نيسان/ 2012 ظهر علي في لقاءات متلفزة عدة على قناة "الفضائية السورية" التابعة للنظام السوري؛ الأمر الذي يؤكد مسؤولية النظام السوري عن اعتقاله، حملت هذه الحلقات عنوان "خفايا بابا عمرو" وظهرَ علي في هذه اللقاءات بصحة جيدة نوعاً ما، وتم التصوير في غرفة مظلمة، وقد أدلى "علي" باعترافات توافق رواية النظام السوري عن وجود إرهابيين في حي بابا عمرو وغيرها من الاتهامات، التي يروِّج لها النظام السوري بحقِّ جميع من يعارض سلطته، وقد سجَّلنا العديد من الحالات المشابهة، التي أجبر فيها النظام السوري نشطاء قام باعتقالهم على الظهور على شاشات التلفزيون الرسمي وهم يدلون باعترافات بدا لنا غالباً أنها قد انتزعت منهم تحت التعذيب والتهديد.

وتُشير الروايات التي حصلت عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان من معتقلين سابقين تمَّ الإفراج عنهم إلى أنَّ آخر مشاهدة لـ "علي عثمان" كانت في فرع فلسطين التابع لشعبة المخابرات العسكرية العامة في مدينة دمشق في أيار/ 2012، وكان قد تعرَّض للتَّعذيب الوحشي بحسب إفادة أحد المعتقلين المفرَج عنهم.

لقد كان علي عثمان أحد الشهود على أنماط عدة من الانتهاكات التي ارتكبها النظام السوري في حي بابا عمرو، حيث صور بعدسته مئات الصور لآثار ناتجة عن عمليات القصف والدمار والقتلى والجرحى، كما كان شاهداً على حادثة مقتل الصحفيين الأجانب واستهدافهم بشكل متعمَّد في أثناء تأديتهم لعملهم في مركز بابا عمرو الإعلامي، وفي مقدمتهم الصحفية الأمريكية "ماري كولفن"، وتُشكِّل تصفيته داخل سجون النظام السوري طمساً صارخاً للحقائق واستمراراً لنهج النظام السوري في إسكات صوت الإعلاميين والصحفيين وإرهابهم.

كما أنَّ خروجَ "علي" على شاشات تابعة للنظام السوري يؤكد أنَّ قوات النظام السوري هي من قامت باعتقاله، وأنَّ إعلان السجل المدني عن وفاته دون ذكر أي سبب، ومنع أهله أو أي محامٍ من زيارته أمر يُشكل دليلاً إضافياً على مسؤولية النظام السوري عن تعذيب "علي" ومقتله، كما لم يقم النظام السوري بأي تحقيق في أية حادثة وفيات داخل مراكز الاحتجاز، لم يحاسب أياً من المسؤولين، كما هو حال قرابة 14 ألف سوري قتلهم النظام السوري تحت التعذيب.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب الذين قتلهم النظام السوري وحصيلة الإعلاميين الذين قتلوا بسبب التَّعذيب:

تُشير قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التي تمَّ بناؤها عبر عمليات مراقبة مستمرة ومتراكمة للأخبار والحوادث بحسب منهجيتنا[1] إلى مقتل ما لا يقل عن 14009 مدنيين بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، بينهم ما لا يقل عن 52 من الكوادر الإعلامية، ذلك منذ آذار/ 2011 حتى نيسان/ 2019، في حين لا يزال قرابة 349 من الكوادر الإعلامية قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري لدى النظام السوري، وقد يكون قسم منهم قتل تحت التعذيب دون أن نتمكَّن من معرفة ذلك كما حصل مع الناشط علي عثمان، الذي قتل منذ قرابة أربع سنوات ونصف السنة، وعلمت عائلته بذلك مصادفة بعد مرور كل تلك السنوات على مقتله.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

• لقد ارتكب النظام السوري في هذه الحوادث دون أدنى شك عدداً كبيراً من الانتهاكات، على رأسها إخفاء متعمَّد لـ 90 % من المعتقلين لديه، وتعذيبهم بأبشع أساليب السادية والقسوة، وتركهم يتألمون حتى الموت، ثم إذلال وإرهاب المجتمع وأهالي المعتقلين عبر حرمانهم من أبسط معايير الحقوق والكرامة الإنسانية عبر عدم إبلاغهم بوفاة ابنهم، أو الامتناع عن إعطائهم جثته وأخيراً تسجيله متوفى دون علمهم، لقد استخدم النظام السوري مقدَّرات وثروات ومؤسسات الدولة السورية كأسلحة حرب ضدَّ كل من يتجرأ على معارضته.

• انتهك النظام السوري بوضوح الفقرة الثانية من المادة 53 من الدستور السوري الذي وضعه بنفسه في عام 2012، كما انتهك المادة 391 من قانون العقوبات السوري على حظر التعذيب وتعاقب مرتكبيه، كما أمَّن حماية وحصانة لأجهزة الأمن عبر قانون يُشرعِن الجريمة، ذلك في المادة 16 من القانون 14 لعام 1969، التي تُعطى بموجبها حصانة لرجال الأمن في حال ارتكابهم جرائم، إذ لا تجوز ملاحقتهم إلا بموافقة القائد المسؤول عنهم .ومن خلال هذه الحصانة المستمرة حتى اليوم وعبر تاريخ المحاكم السورية لم يصدر أي حكم بالإدانة لأي عنصر أمن على ممارسته التعذيب، وتُشكِّل هذه المادة انتهاكاً صارخاً لأبسط مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي ولاتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها الحكومة السورية.

• كما ارتكب النظام السوري ضدَّ خصومه في خضم النزاع المسلح الداخلي جريمة التَّعذيب في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي وبشكل مقصود ضد المدنيين والمعتقلين لديه، وبحسب ما وردَ في هذا التَّقرير والتَّقارير السابقة فإنَّه ذلك يرقى إلى جريمة ضدَّ الإنسانية وجريمة حرب أيضاً، بموجب المادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[1] "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- فرض عقوبات على النظام السوري، بدءاً من حظر الأسلحة والمقاطعة الديبلوماسية، وصولاً إلى العقوبات العسكرية في حال استمرار ارتكاب الانتهاكات الفظيعة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن.
- حماية المدنيين المعتقلين لدى النظام السوري من التعذيب حتى الموت، وإنقاذ من تبقى منهم على قيد الحياة.
- يجب على الجمعية العامة للأمم المتحدة أخذ زمام المبادرة في الحالة السورية واللجوء إلى تطبيق مبدأ اتحاد من أجل السلام؛ ذلك نظراً للشلل التام في مجلس الأمن بسبب الفيتو الروسي الصيني.
- إيجاد آلية لإلزام النظام السوري بوقف عمليات التعذيب، والكشف عن أماكن جثث الضحايا وتسليمها للأهالي.
- يجب على روسيا التوقف عن عرقلة رفع الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- يتوجب على جميع الأذرع الإغاثية التابعة للأمم المتحدة البحث عن الأُسر التي فقدت مُعيلها أو أحد أبنائها بسبب التعذيب، وضمان إيصال المعونات إلى مُستحقيها بشكل مستمر، والبدء بعمليات إعادة التأهيل.
- المعاقبة الفورية لجميع الأفراد المتورطين في ماكينة التعذيب.

المجتمع الدولي:

- يجب أن تقوم الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب باتخاذ ما يلزم من إجراءات لإقامة ولايتها القضائية على مرتكبي جرائم التَّعذيب، وبذل كل الجهود المادية والأمنية في سبيل ذلك.
- فرض مزيد من العقوبات والمقاطعة على النظام السوري والدول الداعمة له، واعتبار كل من يدعم النظام السوري شريكاً متورطاً في ارتكاب الانتهاكات الفظيعة.
- اتخاذ إجراءات عقابية جديَّة بحق النظام السوري لردعه عن الاستمرار في قتل المواطنين السوريين تحت التعذيب.
- تقديم مزيد من الأموال والدعم والمنح الكافية للمنظمات المحلية التي تهتم برعاية وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وأُسرهم.
- تقديم الدَّعم للنشطاء الأفراد والمنظمات المحلية التي تقوم بتوثيق الانتهاكات دون فرض وصاية أو توجيهات سياسية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النظر في الحالات الواردة في هذا التقرير، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى النظام السوري:

- يجب التوقف الفوري عن استخدام أساليب التعذيب كافة ومقدرات الدولة السورية في تعذيب وإرهاب المجتمع.
- السماح الفوري بدخول لجنة التحقيق الدولية المستقلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات الحقوقية الموضوعية.
- تحمل المسؤولية القانونية والتاريخية عن هذه الكارثة الوطنية الشاملة.
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين تعسفياً وبشكل خاص الأطفال والنساء، وكشف مصير عشرات آلاف المختفين قسرياً.

شكر

كل الشكر للنشطاء المحليين وعائلات الضحايا وأصدقائهم، الذين أسهموا في إنجاز هذا التقرير على هذا النحو، وخالص العزاء لهم.

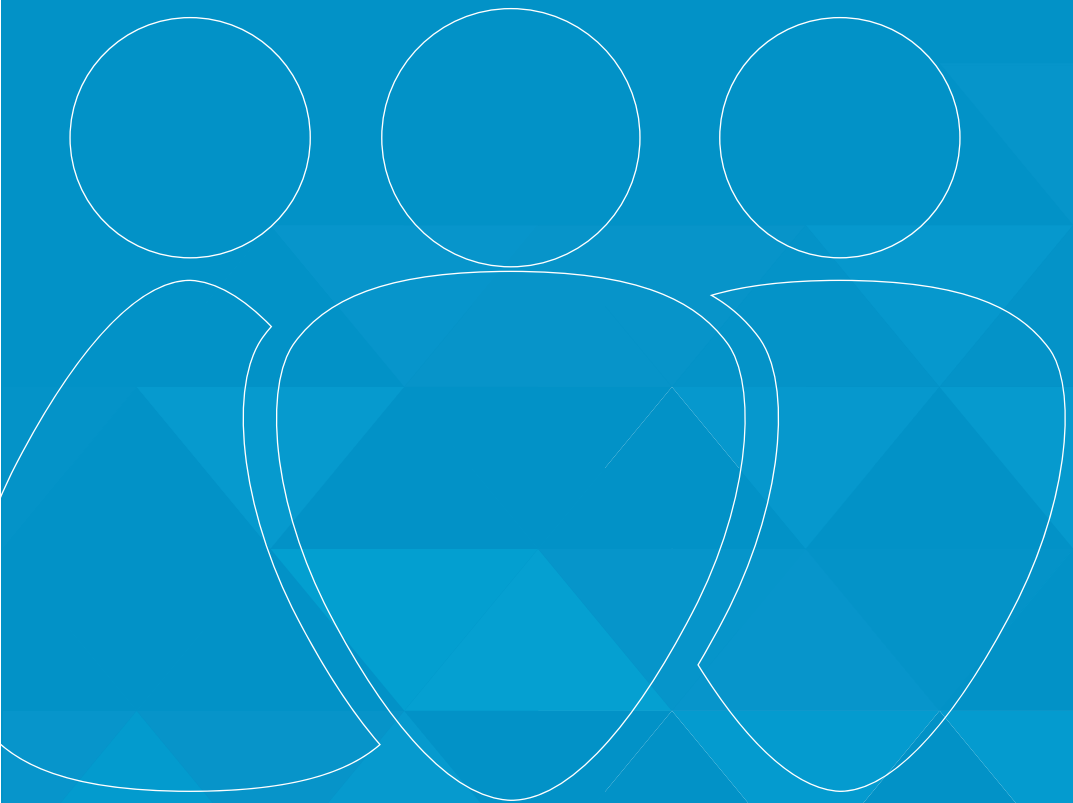

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org